

## تسليم وتسليم في الاتصالات نحاس: تم طي صفحة الطروح المزيفة للخصخصة

اكثركم لاحظ الاجتماعات اليومية المكثفة والطويلة التي نعقدتها في وزارة الاتصالات منذ صدور مرسوم تشكيل الحكومة الحالية، لقد أردنا أن تكون عملية التسليم والتسلم فعلية، وتحمل أبعادا متعددة، فتركة الوزير نحاس في وزارة الاتصالات "حرزانه"، وانا مهتم بها الى أقصى الحدود، ليس بسبب علاقتنا النضالية الطويلة، بل لانها تجسد خطاب "التيار الوطني الحر" الاصلاحى، وتأتي في سياق جهد مشترك لاستعادة الدولة وتحريها من المصالح الضيقة التي تحكمت بسياساتها وبنائها ومؤسساتها. هذا الجهد انطلق في وزارة الاتصالات مع زميلنا الوزير جبران باسيل واستمر مع الزميل شربل نحاس. ما تحقق حتى الآن مشجع جدا، لكنه يحتاج الى تحصين ومتابعة حتى يصبح قطاع الاتصالات مدماما أساسيا في نمو لبنان وتطوره عبر تقديمه للمستخدم وللقطاع الخاص الخدمات المتطورة بأسعار تنافسية وجودة عالية.

وتابع: "أعدكم بأن يتقدم قطاع الاتصالات، وبعد وقت قصير، الى مستوى جديد يتيح امكانيات هائلة، لمبادرات القطاع الخاص والشباب تحديدا، وذلك متابعة لما تم انجازه حتى اليوم. وسنعمل على خفض الاسعار وعلى انهاء الوضع الشاذ الذي يجعل من الاتصالات اداة لجباية الضرائب، وادعوكم الى المشاركة بقوة في رسم وتحقيق اهداف طموحة ترمي الى وضع مشروع توصيل شبكة الالياف الضوئية الى المنازل والمؤسسات مباشرة، موضع التنفيذ الفعلي كواحدة من الطرق لجعل الانترنت وتكنولوجيا نقل المعلومات رافعة اساسية للتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. وسنهتم في هذه المرحلة أيضا بقطاعات واعدة لا تزال مهملة او خاضعة لإقطاعيات واحتكارات تسيء الى الحاضر والمستقبل، كقطاع الاعلام مثلا، فما الذي يمنح لبنان من اطلاق قهر صناعي؟ ما الذي يمنحنا من استثمار الطاقات اللبنانية الهائلة في مجال صناعات الاعلام؟"

واعتبر ان "هجرة الشباب اللبناني ليست قدرا، الاتصالات والإعلام وصناعة المعلوماتية وغيرها تتيح مجالات مهمة للشباب اللبناني، الا ان النجاح بذلك يستدعي اعادة نظر شاملة في المفاهيم السائدة في هذا القطاع، اننا نتبنى اتجاها واضحا يقوم على تشجيع قيام شركات لبنانية رائدة في هذه المجالات، وتأمين بنى تشريعية ومؤسسية ضامنة لمبادئ المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص وتمكين القطاع الخاص من تحقيق مبادراته بعيدا عن أية اقطاعيات او رغبات بنقل الاحتكار العام الى احتكارات خاصة. وعن اوجيرو، قال: "هذه الهيئة يجب ان تعود الى كنف الدولة لتشكل رافعة مشروعنا الاصلاحى والتطويرى، يجب أن تتحول الى أداة تنفيذية حقيقية لترجمة سياسات ومشاريع واهداف الوزارة، فلا يجوز ان يستمر هدر الطاقات العظيمة التي تضمها هذه الهيئة، وان هذا التحويل ضروري لتحقيق وتوفير خدمات الانترنت من حيث الوفرة والسرعة والكلفة بما تتلاءم مع ما توصلت اليه التكنولوجيا في أيامنا هذه."

فنيين في الهيئة المنظمة للاتصالات وفي هيئة اوجيرو، بتوثيق الاختراقات، وتم تثبيت ذلك بالحصول على امانة دولية للاختراقات الاسرائيلية للشبكات المدنية اللبنانية. تم ايضا طي صفحة الطروح المزيفة للخصخصة التي كانت تتجاهل القوانين الاساسية للدولة اللبنانية، والتي تسترت بشروط مزعومة نسبت الى دول خارجية وكأنها من نبات افكارها. وبذلك طوي مشروع كان يرمي الى تحويل مصدر اساسي للضرائب والريوع الى جيوب خاصة جدا، اذ ان ما يدفعه اللبنانيون اليوم على خدمات الاتصالات بمجملها، ثلثاه ضرائب وريوع. واعلن انه "تم السير في خطوات اكيدة لاعادة هيئة اوجيرو الى حضان الوزارة وهو مكانها الطبيعي بعيدا من منطقتي الاقطاع والاستثمار والابتزاز. وتم ايضا ترسيم المعالم الاولى للاطار الثابت والمتناسب مع حاجات لبنان لترسيم ادوار الدولة والمؤسسات التجارية، سواء كانت خاصة او عامة، لان الفارق ليس بين قطاع عام وقطاع خاص، انما بين الدولة والمؤسسات التجارية على صعيد تقديم الخدمات وارساء ادوار ثابتة ومستقرة ومتوازنة لا تتضمن في بنيتها الاساسية اسباب الخلاف والتوتر والاستئثار والمشاكل. هذا العمل اسهم في انجازه كثيرين ولم يكن ابدا عمل الوزراء لوحدهم، انما هو ليس منجزا وكل من ينتقل من عمل صب فيه الطموحات التي تربي عليها لا بد ان ينظر الى من سيأخذ عنه الحمل. وانها لمن اسعد مواقف حياتي ان اترك هذه الوزارة الى اخلى واقرب الاصدقاء، الوزير نقولا صحنواوي، الذي عشت، انا وهو، مراحل طويلة من النضال والتفكير والعمل لخدمة اعادة النهوض بالدولة اللبنانية على اسس العلمانية والتقدم والطمأنينة والكرامة."

### صحنواوي

ثم تحدث صحنواوي فقال: غالبا ما يكون التسليم والتسلم عملا بروتوكوليا محض. احيانا ينجز في دقائق او ساعات قليلة، وزير يغادر وليس في جعبته الكثير ليسلمه. ووزير قادم غير آبه بتركة سلفه، سلبية كانت ام ايجابية. هذا التوصيف قد يبدو كاريكاتوريا، ولكنه يختصر ازمة الدولة في لبنان، ازمة تناضل فعليا لنش جذورها واقتلاعها من اجل استعادة الدولة ودورها الحاسم في تحقيق السلم الاهلي واستقرار المجتمع وتكينه من تنمية قدراته وضممان أمنه وحريات ابنائه العامة والشخصية. فقدنا في السنوات الماضية عناصر اساسية لتشكل الدولة الحديثة، الدولة القوية التي تشد عصبية اللبنانيين اليها، واهم هذه العناصر: العدالة والتمثيل الصحيح والمساءلة والجرأة وفصل العام عن الخاص وابعاد الادارة عن الربائية والاستعداد الدائم لتكييف السياسات العامة مع حاجات الناس الفعلية وتوفهم الى التقدم والرفاهية."

اضاف: "ما يحصل بيني وبين زميلي معالي الوزير شربل نحاس اليوم لا يندرج ضمن هذا التوصيف بل يقع على النقيض منه. لا شك ان

جرى، في وزارة الاتصالات بعد ظهر امس، احتفال التسليم والتسلم بين الوزيرين شربل نحاس ونقولا صحنواوي، في حضور المدير العام للانشاء والتجهيز في الوزارة المهندس ناجي اندراوس، المدير العام للبريد الدكتور محمد زهير يوسف، رئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة الدكتور عماد حب الله وعضوي مجلس الادارة محاسن عجم وباتريك عيد، المدير العام للاستثمار والصيانة بالانابة غسان ناصر، رئيس المصلحة الادارية المشتركة وليد شاتيل، رئيس ادارة المراقبة العامة اميلي حاتم، مدير الصيانة ميشال سيدي، مدير انشاء وتجهيز المراكز عماد معتوق، ومدير انشاء وتجهيز الشبكات والاتصالات ابراهيم نصار.

### نحاس

بداية تحدث نحاس فقال: "خلال ٣ اعوام وبضعة اسابيع بين بداية صيف ٢٠٠٨ ونهاية ربيع (٢٠١١)، يكون قد مر على وزارة الاتصالات ٣ وزراء: جبران باسيل، شربل نحاس ونقولا صحنواوي. اود ان يعرف اللبنانيون ما الذي تغير في الوقائع خلال هذه الفترة."

اضاف: "زاد عدد مستخدمي الهاتف الخليوي ٣ مرات، من مليون الى ٣ ملايين. زاد عدد مستخدمي الانترنت الشرعيين ٣ مرات، من ٦٠ الفا الى ٢٠٠ الف. زادت السعات الدولية المتاحة للبنان ٤٠٠ مرة. انخفض السعر الفعلي الوسيط لدقيقة التخابر على الهاتف الخليوي بنسبة ٥٠٪. زادت ايرادات الدولة ٣٠٪ على رغم مما اشرفنا اليه من استثمارات ومن خفض للاسعار. انجز الجيل الثالث على شبكتي الخليوي اللبنانيةيتين. وبوشر بمد الالياف الضوئية والتجهيزات المكتملة لها وان لم يكن قد انجز. هذه هي الوقائع المادية والموضوعية البسيطة."

وتابع: "في الوقت ذاته، تم الانتقال، في آليات تسويق خدمات الهاتف الخليوي، من الطريقتين البدائيتين القائمتين على الدفع المؤخر والدفع المسبق، الى نمط مبرمج في عروض منظمة تلبى حاجات كل من فئات المستخدمين وتسمح تحديدا في (١٥ الف ليرة بتأمين اشتراك شهري يغطي ٣٠ دقيقة تخابر طمعا بان يستفيد جميع اللبنانيين والمقيمين على الاراضي اللبنانية من الخدمات، فنبلغ نسب الاختراق التي باتت متعارف عليها في العالم كله. خلال هذا الوقت، تم وضع حد لاستباحة الحريات الشخصية التي كانت قائمة قبل ذلك، من خلال حصول اطراف عديدة على معلومات الاتصالات والتخابر كافة من دون توثيق لطلباتها، فأرسي نظام غير كاف يرصد الطلبات الواردة والاجوبة الصادرة، وتم تجهيز مركز للاعتراض الشرعي بمبالغ كبيرة ودرب الفنيون على تشغيله وسلم الى وزارة الداخلية كي يحل محل الطرق البدائية التي كانت مستخدمة وما زالت حتى اليوم، وان كان لم يشغل. هذا على صعيد احترام قانون صون حرية التخابر."

واردف: "اما على صعيد الاختراقات الاسرائيلية فقد قامت الوزارة مستعينة بخبرات